الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2017/9

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
25 July 2017
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة السابعة والأربعون

بون، ٦-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

البند العاشر من جدول الأعمال المؤقت

الاجتماع السادس لمنتدى ديربان بشأن بناء القدرات

تقرير موجز مقدم من الأمانة

موجز

عُقد الاجتماع السادس لمنتدى ديربان بشأن بناء القدرات في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧، أثناء الدورة السادسة والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ. وفي إطار الموضوع الرئيس المتمثل في "دعم القدرات من أجل التكيف في سياق خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً"، ركزت المناقشات على ما يلي: (١) تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والنظامية على تصميم أنشطة التكيف في إطار خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنيا؛ (٢) تعزيز القدرة على الحصول على التمويل من أجل التكيف؛ (٣) تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من غير الأطراف في دعم بناء القدرات اللازمة في إطار خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً.

GE.17-12500(A)

1712500

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	*الصفحة*
أولاً –	مقدمة	١-٥	٣
	ألف- الولاية	١-٣	٣
	باء – نطاق التقرير	٤	٣
	جيم- الإجراء الذي يمكن أن تتخذه الهيئة الفرعية للتنفيذ	٥	٤
ثانياً –	نتائج الاجتماع السادس لمنتدى ديربان	٦-١٦	٤
ثالثاً –	تنظيم المنتدى	١٧-٢٦	٥
	ألف- الأنشطة التحضيرية	١٧	٥
	باء – المحتوى والشكل	١٨-١٩	٦
	جيم- المداولات	٢٠-٢٦	٦
رابعاً –	موجز العرض الافتتاحي والمناقشات الموضوعية ذات الصلة	٢٧-٣١	٨
خامساً –	موجز حلقات النقاش	٣٢-٤٧	١٠
	ألف- تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والنظامية على تصميم أنشطة التكيف في سياق خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً	٣٢-٣٧	١٠
	باء – تعزيز القدرة على الحصول على التمويل من أجل التكيف	٣٨-٤٢	١١
	جيم- تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من غير الأطراف في دعم بناء القدرات اللازمة في سياق خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً	٤٣-٤٧	١٣
سادساً –	النتائج المنبثقة عن مناقشات المجموعات الفرعية	٤٨-٦٥	١٤
	ألف- تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والنظامية على تصميم أنشطة التكيف في سياق خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً	٤٨-٥٣	١٤
	باء – تعزيز القدرة على الحصول على التمويل من أجل التكيف	٥٤-٦٠	١٥
	جيم- تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من غير الأطراف في دعم بناء القدرات اللازمة في سياق خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً	٦١-٦٥	١٦

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ، في مقرره ٢/م أ-١٧، أن تواصل تعزيز رصد فعالية بناء القدرات واستعراضها بأن تنظم سنوياً منتدى ديربان أثناء دورة من دوراتها بغية الاطلاع المتبادل على الخبرات وتبادل الآراء، وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة بناء القدرات. وطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة أيضاً أن تعد تقريراً موجزاً عن منتدى ديربان لتنظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ[١].

٢- وفي القرار ١٦/م أ-٢٢، دعا مؤتمر الأطرافِ الأطرافَ إلى أن تقدم؛ بحلول ٩ آذار/مارس ٢٠١٧؛ آراءها بشأن المواضيع المحتمل تناولها للاجتماع السادس لمنتدى ديربان[٢]. وفي القرار نفسه، دعا مؤتمر الأطراف أيضاً الهيئة الفرعية للتنفيذ إلى تيسير التكامل بين منتدى ديربان ولجنة باريس المعنية ببناء القدرات[٣]. واستناداً إلى الورقات الواردة، بُلوِر موضوع الاجتماع السادس لمنتدى ديربان في سبيل تحسين التكامل بين منتدى ديربان ولجنة باريس المعنية ببناء القدرات، التي عقدت جلستها الأولى من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١٧ أثناء الدورة ٤٦ للهيئة الفرعية للتنفيذ. وقد وُضع برنامج الاجتماع السادس لمنتدى ديربان أيضاً لإيجاد أوجه تآزر مع حلقات العمل التي تعقد أثناء دورات ٢٠١٧-٢٠١٨ بشأن التمويل المتعلق بالمناخ على المدى الطويل. وعقدت، في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧، حلقة عمل عام ٢٠١٧ أثناء انعقاد الدورة وتناولت التمويل المتعلق بالمناخ في الأجل الطويل وركزت، في جملة أمور أخرى، على تعزيز إمكانية الحصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ، واحتياجات التمويل المتعلق بالمناخ، والبيئات التمكينية.

٣- وبالإضافة إلى ذلك، قرر مؤتمر الأطراف، بموجب المقرر ١/م أ-٢١، أن تشمل الإسهامات المقدمة إلى لجنة باريس المعنية ببناء القدرات، في جملة ما تشمل، التقارير المتعلقة بمنتدى ديربان[٤]. وفي الجلسة الأولى للجنة باريس المعنية ببناء القدرات، نوّه أعضاء اللجنة بأهمية منتدى ديربان، وأولي الاعتبار الواجب إلى أهمية مواءمة أعمال اللجنة مع مداولات منتدى ديربان.

باء- نطاق التقرير

٤- يتضمن هذا التقرير معلومات عما يلي: نتائج المنتدى (الفصل الثاني)؛ تنظيم المنتدى (الفصل الثالث)؛ موجز العرض الرئيسي والمناقشات ذات الصلة (الفصل الرابع)؛ موجز مناقشات فريق النقاش (الفصل الخامس)؛ موجز النتائج المنبثقة عن المناقشات في مجموعات فرعية (الفصل السادس).

---

(١) فقرتان ١٤٤ و١٤٧ من المقرر ٢/م أ-١٧.

(٢) المقرر ١٦/م أ-٢٢، الفقرة ٩.

(٣) المقرر ١٦/م أ-٢٢، الفقرة ٥.

(٤) المقرر ١/م أ-٢١، الفقرة ٧٩.

جيم- الإجراء الذي يمكن أن تتخذه الهيئة الفرعية للتنفيذ

٥- قد تود الهيئة الفرعية للتنفيذ، في دورتها السابعة والأربعين، النظر في المعلومات الواردة في هذا التقرير عند التداول بشأن بناء القدرات في الدورة القادمة.

ثانياً- نتائج الاجتماع السادس لمنتدى ديربان

٦- **إمساك البلدان النامية بزمام عملية بناء القدرات أمر بالغ الأهمية**. ينبغي أن تكون البلدان قادرة على تحديد ما تحتاجه من قدرات محددة ومعرفة القدرات التي ينبغي بناؤها من أجل تصميم وتنفيذ أنشطة التكيف في سياق خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً بشكل فعال. وتعمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على تيسير بناء القدرات في مجال العمل المناخي – لكنها لا تمسك بزمام هذه العملية.

٧- **لا بد من بناء القدرات بالقدر المطلوب**. ثمة حاجة إلى تدريب مستمر لموظفي الخدمة المدنية على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل الاحتفاظ بالقدرات. وأشار المشاركون في المنتدى أيضاً إلى ضرورة تعزيز الجاهزية للحصول على الأموال المتعلقة بتغير المناخ من خلال دعم التعليم العالي لموظفي الخدمة المدنية المحليين.

٨- **لا بد من تعديل طريقة رصد وتقييم جهود بناء القدرات** بما يبين أن بناء القدرات عملية طويلة الأجل ومشتركة بين قطاعات وميادين مختلفة. وبالتالي فإن المؤشرات التي تركز فقط على عدد حلقات العمل المعقودة أو عدد دراسات الحالات الإفرادية المعدة كنتيجة لجهود بناء القدرات غير كافية.

٩- ثمة حاجة إلى **زيادة مشاركة المجتمعات المحلية والحكومات المحلية**، وتحسين التنسيق بين الحكومات المحلية والمركزية وبين الوزارات التي تتناول المسائل المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك بناء القدرات الخاصة بالعمل المناخي. ووجود آلية مؤسسية تجمع بين جميع الوزارات المعنية والجهات الفاعلة غير الحكومية لإجراء حوار منتظم بشأن المسائل المتصلة بالتكيف، يشمل بلورة تصور للمشاريع ووضع مسار تنفيذها، يمكن أن يعالج أي نقص في التنسيق والمشاركة المحلية.

١٠- **التنسيق فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة** ضروري أيضاً لحقيق أقصى قدر ممكن من الفعالية في أنشطة بناء القدرات. ومن شأن وضع إطار تمويلي موحد أو دورة إبلاغ موحدة فيما يتعلق بخطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً وأهداف التنمية المستدامة أن يفيد في هذا الخصوص، وأن يخفف العبء عن البلدان النامية ذات القدرات المحدودة.

١١- **تحديد أدوار جميع أصحاب المصلحة المعنيين الذين يقدمون الدعم في مجال بناء القدرات المتعلقة بخطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً** أمر موصى به من أجل تعزيز التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة والتقليل إلى أدنى حد من التداخل بين أنشطة بناء القدرات. ومن شأن هذا التحديد أيضاً أن يلقي الضوء على الثغرات التي يجري سدها من خلال جهود بناء القدرات وأن يبين مواعيد النتائج المتوقعة.

١٢- ويساعد التواصل **بلغة سهلة** مع السكان المحليين والمجتمعات المحلية بشأن الآثار المترتبة على تغير المناخ أو بشأن التحضير للمشاريع ذات الصلة في إشراكهم وتمكينهم. واقتُرح أيضاً

تبسيط عمليات الاعتماد اللازمة للحصول على التمويل المتعلق بالمناخ وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بغية تهيئة بيئة أكثر تمكيناً والتماس المزيد من المشاركة الفعالة من مختلف أصحاب المصلحة في إطار الاتفاقية وخارجها. ومهما شدّدنا على قيمة التعلم من تجارب الآخرين لن نوفيها حقها، ويوصى بقوة **بتعزيز التبادل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب**. ويمكن أن يكون **التعلم من الأقران** فيما بين البلدان النامية مفيدا في عدد من المهام بينها وضع مقترحات مشاريع للحصول على تمويل للتكيف.

١٣- وجرى إبراز **القدرة على إنتاج البيانات المناخية وعلى وضع النماذج المناخية الوطنية** وفقاً لاحتياجات البلدان على أنها إحدى القدرات التقنية التي ينبغي تعزيزها في سياق خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنيا. وذُكر أن بناء منصات البيانات وإشراك مقدمي المعلومات، من قبيل قطاع التأمين، تُعد سبلا لتعزيز هذه القدرات.

١٤- وكثيراً ما يكون هناك نقص في القدرات، لا سيما القدرات المحلية والمؤسسية، اللازمة لوضع مفاهيم المشاريع وإعداد مقترحات المشاريع. ويمكن أن تساعد تعيينات الموظفين بعقود متوسطة الأجل في **تطوير القدرات المحلية** بصورة تدريجية. وينبغي أن تتناول جهود بناء القدرات أيضاً استخدام الأموال والإبلاغ بشأنها.

١٥- ولا بد من استثمار المزيد من الموارد في **إنشاء شبكات لأصحاب المصلحة من غير الأطراف**، بما في ذلك المؤسسات البحثية والأكاديمية، وتحسين إشراكها في هذه العملية. وثمة حاجة إلى زيادة القدرات، لا سيما قدرات الحكومات الإقليمية والبلدية، لإنشاء شراكات فعالة تتعلق بالتخطيط لمشاريع التكيف وتنفيذها.

١٦- وأُشير إلى سن تشريعات جديدة تتعلق **بالكشف عن المعلومات** في البلدان النامية بوصفه وسيلة لتعزيز الشفافية والحصول على المعلومات. وهناك أيضاً حاجة إلى قنوات اتصال مفتوحة بين مقرري السياسات والوكالات المنفذة وغيرها من أصحاب المصلحة من غير الأطراف، فضلاً عن المشاركة الرسمية لأصحاب المصلحة من غير الأطراف في صنع القرارات المتعلقة بالعمل المناخي.

ثالثاً- تنظيم المنتدى

ألف- الأنشطة التحضيرية

١٧- أعدت الأمانة الوثائق التالية لتيسير مناقشات الاجتماع السادس لمنتدى ديربان، وفقاً للأحكام ذات الصلة من المقرر ٢/م أ-١٧، والمقرر ١/م أ-١٨ وأتاحتها على الصفحة الشبكية لمنتدى ديربان قبل انعقاد المنتدى بوقت كاف[٥]:

(أ) تقرير تجميعي وتوليفي عن العمل لبناء القدرات الذي تضطلع به الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الملحق بها[٦].

(٥) http://unfccc.int/10133.php.

(٦) FCCC/SBI/2017/2.

(ب) تجميع لأنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الملحق بها[٧]؛

(ج) تقرير توليفي عن تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية[٨].

باء- المحتوى والشكل

١٨- اختيرت مواضيع المنتدى على أساس الورقات المقدمة من الأطراف وبالتشاور مع رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ، السيد طوماس خروتسوف. وكان الموضوع الرئيس للمنتدى هو "تعزيز القدرات الخاصة بالتكيف في سياق خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً (انظر الفقرة ٢٣ للحصول على معلومات عن المواضيع الفرعية).

١٩- وتضمن المنتدى، الذي استمر لنصف يوم، عرضا رئيسيا، وحلقة نقاش، ومناقشات متزامنة لثلاثة مجموعات فرعية. وبعد عرض افتتاحي وجلسة أسئلة وأجوبة عن الموضوع الرئيس للمنتدى، تناول كلَّ موضوع من المواضيع الفرعية أعضاءُ الفرق الثلاثة الذين تحدثوا من منظور المتخصص في بناء القدرات، ومتلق الدعم في مجال بناء القدرات، وممثل مؤسسة سياساتية وبحثية. وبعد حلقة النقاش وجلسة أسئلة وأجوبة، عُقدت مناقشات متزامنة في ثلاث مجموعات فرعية تناولت المواضيع الفرعية، وهو ما أتاح تبادلاً متعمقاً للآراء اتسم بمزيد من التفاعل بين المشاركين في إطار مجموعات صغيرة. وتولى إدارة المناقشة في كل المجموعات الفرعية ممثلٌ لإحدى المنظمات المتمتعة بمركز المراقب. وأعدت الأمانة مجموعة من الأسئلة للمساعدة في توجيه مناقشات المجموعات الفرعية وأتاحتها مسبقاً على الصفحة الشبكية لمنتدى ديربان[٩]. وفي الجلسة العامة اللاحقة، عرض من تولوا إدارة نقاشات المجموعات الفرعية المقترحات والدروس الرئيسية المستخلصة من كل مجموعة فرعية كما أتاحوها على الصفحة الشبكية قبل اختتام المنتدى.

جيم- المداولات

٢٠- عُقد المنتدى في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧، أثناء الدورة السادسة والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ. وافتتح رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ المنتدى وأعطى توجيهاته إلى الميسرين المتشاركين وهم: السيدة ريتا ميشان، سفيرة البيئة وتغير المناخ في وزارة الخارجية الغواتيمالية وعضوة لجنة باريس المعنية ببناء القدرات، والسيد كونيهيكو شيمادا، رئيس شركة KS International Strategies, Inc ومديرها التنفيذي، والمستشار الخاص لأمانة وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية.

٢١- ورحب السيد خروتسوف، في كلمته الافتتاحية، بالمعلومات المقدمة من الأطراف، والتي سلطت الضوء على فائدة مواءمة موضوع منتدى ديربان السادس مع المجال أو الموضوع المحوري للجنة باريس المعنية ببناء القدرات في عام ٢٠١٧، وهو "أنشطة بناء القدرات من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في سياق اتفاق باريس" وذكر السيد خروتسوف أيضاً أنه سيعرض نتائج الاجتماعات الرابع والخامس والسادس لمنتدى ديربان في الجلسة الأولى للجنة باريس المعنية

(٧) FCCC/SBI/2017/2/Add.1.

(٨) FCCC/SBI/2017/3.

(٩) http://unfccc.int/10133.php.

ببناء القدرات أملاً في إدراج الإسهامات القيمة المنبثقة عن منتدى ديربان في مناقشات لجنة باريس المعنية ببناء القدرات بشأن مجالها أو موضوعها المحوري لعام ٢٠١٧، بهدف تعزيز التكامل بين العمليتين.

٢٢- وألقى السيد زيتوني ولد دادا، ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، العرض الافتتاحي عن الموضوع الرئيس للمنتدى وهو "تعزيز القدرات الخاصة بالتكيف في سياق خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً". وشدد العرض على الروابط بين العمل المناخي والتنمية المستدامة - وأكد أن بناء القدرات أمر أساسي لتحقيق أهداف اتفاق باريس فضلاً عن الأهداف الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع المكرسة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ووفقاً لما ذكره السيد ولد دادا، فإن الإمساك بزمام الأمور على المستوى القطري والتنسيق بين الجهات المانحة والمبادرات والوزارات هي بعض المكونات الرئيسية لبناء قدرات مستدامة.

٢٣- وعقب العرض الافتتاحي وجلسة الأسئلة والأجوبة، اعتلى المنصة فريق نقاش. وتناول كل عضو من فريق النقاش موضوعا من المواضيع الفرعية للمنتدى. وتناولت السيدة جليلة تيريفي، كبيرة أخصائيي الدعم القطري لخطط التكيف الوطنية في برنامج الدعم العالمي لخطط التكيف الوطنية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموضوع الفرعي الأول، وهو "تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والنظامية على تصميم أنشطة التكيف في إطار خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنيا"، وشددت على أهمية التدريب المحدد الأهداف ومنصات البيانات. وتناولت السيدة ماندي بارنت، المديرة العامة ورئيسة الصناديق المناخية في المعهد الوطني للتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا، وهو كيان وطني منفذ يعمل مع صندوق التكيف اعتمده الصندوق الأخضر للمناخ مؤخراً في جنوب أفريقيا، الموضوع الفرعي الثاني وهو "تعزيز القدرة على الحصول على التمويل من أجل التكيف"، ونصحت أصحاب المصلحة بالاستثمار في بناء قدرات موظفي الخدمة المدنية في الأجل الطويل، لا سيما على المستوى المحلي البلدي. وتناول السيد ويبستر واندي، منسق الدعم في المفاوضات في أفريقيا في شبكة المعارف في مجالي المناخ والتنمية الموضوع الفرعي الثالث وهو "تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من غير الأطراف في دعم بناء القدرات اللازمة في إطار خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنيا". وعرض نهجَ الشبكة إزاء تنمية القدرات من خلال تسليط الضوء على بعض الممارسات الفضلى في دعم بناء القدرات اللازمة للتكيف، بما في ذلك تدريب صناع القرار والباحثين على المديين المتوسط والطويل على موضوع العمل المناخي.

٢٤- وعقب حلقة النقاش وجلسة الأسئلة والأجوبة، انقسم المشاركون إلى مجموعات صغيرة لمواصلة مناقشة المواضيع الفرعية الثلاثة. وتولت السيدة جوليا وولف، منسقة برامج في برنامج إدماج الزراعة في خطط التكيف الوطنية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، إدارة النقاش في الفريق الفرعي الذي يركز على الموضوع الفرعي الأول المذكور في الفقرة ٢٣ أعلاه. وتولى السيد إسبن رونبيرغ، مستشار تغير المناخ في أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، إدارة مناقشة الفريق الفرعي للموضوع الفرعي الثاني المشار إليه أعلاه. وفي الختام، تولت السيدة ياميد داغنت، مشاركة رئيسية في مبادرة العمل المناخي الدولية في معهد الموارد العالمية، إدارة النقاش في الفريق الفرعي

الذي يركز على الموضوع الفرعي الثالث. وقدم مديرو المناقشات تقريراً إلى الجلسة العامة حول نقاط المناقشة الرئيسية في مجموعاتهم إضافة إلى مقترحات بشأن الخطوات اللاحقة.

٢٥- وبعد تقارير مديري النقاشات، قدم الميسرون المتشاركون ملخصاً سريعاً للمنتدى استخدموا فيه الكلمات المفتاحية الواردة في الفصل الثاني أعلاه، وأدلوا بملاحظاتهم الختامية.

٢٦- ويمكن الاطلاع على جدول الأعمال والعروض والسير الذاتية لأهل الرأي والأسئلة التوجيهية وشرائح تقارير المجموعات الفرعية المتعلقة بمنتدى ديربان على الصفحة الشبكية لمنتدى ديربان[١٠].

رابعاً- موجز العرض الافتتاحي والمناقشات الموضوعية ذات الصلة

٢٧- بيَّن العرض الافتتاحي الخاص بالموضوع الرئيس وهو "تعزيز القدرات الخاصة بالتكيف في سياق خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً" أهمية بناء القدرات في السياق الأوسع للتنمية المستدامة، وحدد الإجراءات الرئيسية اللازمة لجعل بناء القدرات أكثر فعالية واستدامة. وتضمن أكثر من ٨٠ في المائة من المساهمات المعتزمة المحددة وطنياً المقدمة حتى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦ عناصر التكيف، على النحو المبين في الإطار الوارد أدناه. وهناك صلة قوية بين المساهمات المحددة وطنياً و١٥٤ غاية من الغايات الواردة في أهداف التنمية المستدامة على الأقل، لأن المساهمات المحددة وطنياً تتطرق إلى قطاعات منها المياه، والزراعة، والحراجة، والبنية التحتية، والمناطق الساحلية، والموارد البحرية، ومصائد الأسماك، وهي قطاعات تكتسي أيضاً أهمية رئيسية بالنسبة إلى التنمية المستدامة، على النحو المبين في الشكل أدناه. ويعتبر بناء القدرات إحدى الأولويات الرئيسية في المساهمات المحددة وطنياً للعديد من البلدان النامية، لأنه أساسي لتحقيق أهداف اتفاق باريس. وسيترتب على بناء القدرات، إذا جرى التعامل معه من منظور سياق التنمية المستدامة الأوسع، شتى المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المشتركة للبلدان.

التكيف في المساهمات المحددة وطنياً

- حتى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦، قُدمت ١٦١ مساهمة معتزمة محددة وطنياً
- ضمت ٨٣ في المائة من المساهمات المعتزمة المحددة وطنياً موضوع التكيف (الآثار، قابلية التأثر)

عناصر التكيف من:

٥٤ دولة أفريقية

٤٢ دولة من آسيا والمحيط الهادئ

٣٠ دولة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٧ دول من أوروبا الشرقية

دولتان من أوروبا الغربية ودول أخرى.

المصدر: FCCC/CP/2016/2، على النحو الوارد في عرض ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(١٠) http://unfccc.int/10133.php.

المجالات والقطاعات ذات الأولوية فيما يتعلق بإجراءات التكيف المحددة في عنصر التكيف في المساهمات المعتزمة المحددة وطنياً المبلغ عنها

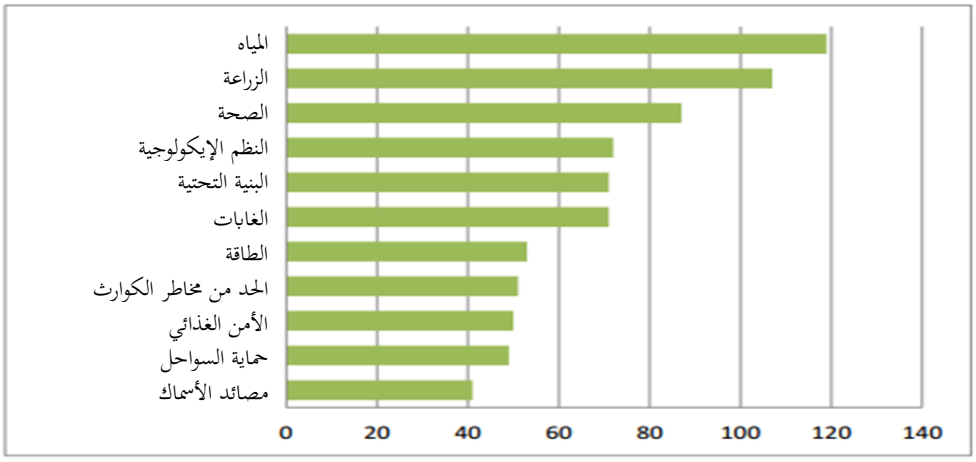

المصدر: FCCC/CP/2016/2، على النحو الوارد في عرض ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
ملاحظة: عدد الأطراف التي تشير إلى المجال أو القطاع في مساهماتها المعتزمة المحددة وطنياً.

٢٨- وهناك أكثر من ٥٠٠ اتفاق متعدد الأطراف تنص على ولايات مختلفة، والتزامات مختلفة ومستويات متنوعة من التعقيد يجب على البلدان أن تلتزم بها. ويتبين، بالنظر فقط إلى مسألة بناء القدرات في سياق اتفاق باريس لوحده، أن الأطراف أنشأت لجنة باريس المعنية ببناء القدرات ومبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية. بيد أن هناك مؤسسات أخرى تابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تدعم بناء القدرات، منها لجنة التكيف، ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية. وبالنظر إلى العديد من المبادرات والأهداف المختلفة، يصبح التنسيق مسألة بالغة الأهمية في إنجاح بناء القدرات فعلياً. وثمة حاجة إلى التنسيق بين الجهات المانحة والبلدان المستفيدة، وكذلك بين الوزارات والمبادرات المعنية. ولا يكون التواصل بين الوزارات المختلفة، في أغلب الأحيان، بالفعالية اللازمة، ونتيجة لذلك، تبقى الجهود المختلفة التي تبذل في مجال بناء القدرات قاصرة عن أن تكون مثمرة وناجحة بالقدر الذي يمكن أن تكون عليه.

٢٩- وبناء القدرات عملية ذات مسارين: البلدان النامية بحاجة إلى المزيد من القدرات، لا سيما فيما يتعلق بالتكيف، والبلدان المتقدمة بحاجة إلى أن تتمكن من تقييم قدرات البلدان النامية واحتياجاتها وأن تختار أفضل الاستراتيجيات للسياق المحلي. وعلاوة على ذلك، تحتاج البلدان المانحة إلى فهم الكيفية التي ينبغي أن تحشد بها الموارد المحلية لضمان تحقيق الدعم الذي تقدّمه الإنتاجية المطلوبة بالفعل. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يكون بوسع الجهات المانحة والبلدان المستفيدة إنجاز عمليات الرصد والتقييم وإدخال تعديلات على البرامج، كما يتبين من نتائج التقييم.

٣٠- وجرى التأكيد على الحاجة إلى تحقيق استدامة وفعالية بناء القدرات. ولكي يتحقق ذلك، يتعين على البلدان أن تمسك بزمام عملية بناء القدرات. وينبغي للبلدان النامية، لدى تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا، على سبيل المثال، أن تحدد أولا ما الذي تحتاجه في مجال بناء القدرات ومن المستفيد. ويكمن دور الجهات الفاعلة الدولية في دعم وتيسير العملية وليس

الإمساك بزمامها أو إدارتها. ثانيا، من المهم إشراك السكان المحليين والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين لكفالة نجاح جهود بناء القدرات. وجرى التشديد على الحاجة إلى المواد التدريبية باللغات المحلية وإلى إدماج المنظورات الجنسانية بغية تحسين مشاركة المجتمعات المحلية والسكان. وأخيرا، لا بد من مراعاة مسألة المنافع المشتركة لدى تنفيذ أنشطة بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، هناك العديد من البلدان التي تشترك في نفس الثقافات واللغات وتواجه أنواع التحديات نفسها في تنفيذ أنشطة التكيف، وسيكون من المنطقي أن تتقاسم الموارد وأن تكون لها برامج مشتركة يمكن أن تستفيد منها منطقة معينة ككل. وعلاوة على ذلك، لا بد من إدماج الاحتياجات في مجال بناء القدرات في الخطط الإنمائية الأوسع نطاقا، لأنه لا يمكن التعامل معها بمعزل عن غيرها؛ فهي مسألة شاملة يمكن أن تحقق منافع مشتركة مختلفة إذا ما تمت بنجاح.

٣١- وأثيرت أسئلة عقب العرض الافتتاحي، منها أسئلة عن مسألة المؤشرات. وأشار بعض ممثلي البلدان النامية إلى أن فعالية مبادرات بناء القدرات غير مفهومة ومرصودة على النحو المناسب بسبب عدم وجود مؤشرات جيدة. وأعرب ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن موافقته على هذا التقييم، لكنه أشار إلى صعوبة وضع مؤشرات بناء القدرات، لا سيما فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، وهي مسألة خُصص وقت قليل نسبياً لتطوير المنهجيات المتصلة بها. بيد أنه أُشير أيضاً إلى أن مثال أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات التي يجري استخدامها لرصد التقدم المحرز بشأنها يمكن أن يكون بمثابة حالة مرجعية جيدة. وجرى إبراز الحاجة إلى وضع مجموعة من المؤشرات الرامية إلى استخلاص الجوانب الكمية والنوعية معا في جهود بناء القدرات وأثرها على أرض الواقع في البيئة المحلية.

خامساً- موجز حلقات النقاش

ألف- تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والنظامية على تصميم أنشطة التكيف في سياق خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنيا

٣٢- أكدت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن احتياجات البلدان النامية في مجال بناء القدرات تطورت مع مرور الزمن، مستندة في ذلك إلى تجربة البرنامج في دعم أكثر من ٨٠ بلداً في خطط التكيف الوطنية الخاصة بها، وأكثر من ١٢٠ بلداً في مساهماتها المحددة وطنياً، من خلال ١٤ حواراً إقليمياً وثلاثة حوارات عالمية. وبدلاً من طلب المزيد من أنواع الدعم العامة لمهام من قبيل إعداد خرائط الطريق أو إنجاز عملية جرد في إطار عملية خطط التكيف الوطنية، يلتمس مزيد من البلدان الدعم في مجال بناء القدرات للنهُج القطاعية والتخطيط اللازم لأنشطة التكيف. والتطور المستمر للاحتياجات من القدرات يؤكد من جديد أيضاً الحاجة إلى إجراء رصد مستمر، باستخدام مؤشرات، لأثر مبادرات بناء القدرات وتكييف نوع الدعم المقدم مع مرور الزمن.

٣٣- ولا تزال هناك حاجة لبناء القدرات من أجل تعزيز إمكانية الوصول إلى البيانات المناخية وتحليل واستخدام البيانات لدعم إجراءات وأولويات البلدان في مجال التكيف. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء القدرات وذلك بإنشاء منصات للبيانات وإشراك مقدمي

المعلومات، مثل قطاع التأمين، في عملية خطط التكيف الوطنية. وثمة حاجة أيضاً إلى مزيد من بناء القدرات في تحديد خيارات وأولويات التكيف للبلدان النامية.

٣٤- وينبغي أن تستمر البلدان النامية، من خلال مؤسساتها، في تعزيز قدراتها بعد أن يغادر مقدمو الدعم، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البلد. ولذلك، ينبغي النظر إلى أنشطة بناء القدرات في سياق خطط البلدان وأولوياتها الإنمائية طويلة الأمد.

٣٥- والافتقار إلى التنسيق بين مختلف أطر التخطيط يُثقل القدرات المحدودة للبلدان النامية. وبدون التنسيق والاتساق، تصبح أطر التخطيط المتعددة عمليات إضافية يتعين على البلدان النامية إدارتها، ولا توجد أوجه تآزر بين مختلف العمليات. وتبذل وحدة خطط التكيف الوطنية في الدعم العالمي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً جهودا محددة الهدف من أجل تيسير الاتساق بين خطط التكيف الوطنية وعمليات المساهمات المحددة وطنياً وأهداف التنمية المستدامة، ولتحديد ما يمكن أن يكون بمثابة مداخل لعمليات التخطيط هذه. فأحد المداخل مثلاً يمكن أن يتمثل في وجود أطر تمويل أو دورات إبلاغ والتزامات مشتركة لجميع العمليات الثلاث، الأمر الذي يمكن أن يقلل إلى حد كبير من العبء الواقع على البلدان النامية ويزيد كفاءتها في الوقت نفسه.

٣٦- وعقب إدلاء ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملاحظات، طُرحت أسئلة عن السبل الكفيلة بتعزيز التنسيق بين الوزارات وإنجاز مشاريع وبرامج التكيف. وأوصي بإشراك وزارات المالية والتخطيط في العملية، بالإضافة إلى وزارات البيئة والطاقة، في إجراءات التكيف. وعلاوة على ذلك، اعتُبر إنشاء آلية تتيح لجميع الوزارات التحاور بانتظام مع الجهات الفاعلة غير الحكومية طريقة فعالة لإشراك جميع الجهات الفاعلة وتيسير التنسيق فيما بينها.

٣٧- وخلال جلسة الأسئلة والأجوبة، شددت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً على أهمية القدرة على توضيح القيمة الاقتصادية لاتخاذ إجراءات التكيف في ضوء التكلفة العالية لعدم اتخاذ أي إجراء، لأن هذه القدرات أمر أساسي في إشراك الصناعات وغيرها من القطاعات. وفي معرض الرد على طلب من بلد نام مشارك طلب توجيهات على مراحل بشأن وضع مشاريع تكيف تلبي شروط الحصول على التمويل وتقديم طلب للحصول على التمويل اللازم، أبلغت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحاضرين بأن منظمتها تقدم تدريباً محدد الهدف لتعزيز قدرة البلدان النامية على الحصول على التمويل. وترد معلومات مفصلة عن الوحدة التدريبية في الموقع الشبكي للاتفاقية الإطارية[(١١)].

باء- تعزيز القدرة على الحصول على التمويل من أجل التكيف

٣٨- سلّط ممثل المعهد الوطني للتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا الضوء على بعض العقبات الرئيسية في مجال القدرات والتي تعيق الحصول على التمويل لأغراض التكيف. ويتعلق أحد القيود الرئيسية بالنموذج الحالي للأعمال التجارية المستخدم في حصول الكيانات المعتمدة على التمويل. وفي إطار نموذج الأعمال الحالي المستخدم في صناديق الجاهزية، لا يمكن للكيانات المعتمدة أن تتلقى التمويل إلا عندما يكتمل المشروع وتظهر نواتجه المحددة. ولا يتيح هذا

(١١) http://adaptation-undp.org/managing-project-preparation-climate-change-adaptation.

النموذج بناء القدرات المؤسسية التي تحتاجها الكيانات المعتمدة في الأجل الطويل لأداء عملها بكفاءة وبصورة متواصلة. ويمكن لصناديق الجاهزية أن تتوخى تقديم التمويل اللازم لتعيينات الموظفين في المؤسسات في الأجل المتوسط، بحيث يستطيع موظفو الكيانات المعتمدة تنمية القدرات ذات الصلة مع مرور الزمن.

٣٩- والاهتمام الذي يولى لبناء قدرة موظفي الخدمة المدنية المحليين في المؤسسات المسؤولة عن تقديم الخدمات وعلى تعليمهم كيفية الحصول على الأشكال المختلفة من التمويل المتعلق بالمناخ والتعامل معها أقل بكثير من الاهتمام بالجاهزية قبل أن تصبح المؤسسات معتمدة. وينبغي أن يكون دعم بناء القدرات بهدف تعزيز فرص الحصول على التمويل دعماً عملياً ومباشراً بقدر أكبر، مع مراعاة الحاجة إلى تنمية القدرات المؤسسية على المدى الطويل. وينبغي لهذا الدعم، على وجه التحديد، أن يتناول المسائل المتعلقة بكيفية إعداد مقترحات المشاريع المناسبة وبكيفية التوفيق في تعبئة واستخدام التمويل المتعلق بالمناخ والإبلاغ عن استخدامه.

٤٠- وذُكر مثال عما اعتبره ممثل المعهد الوطني للتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا حالة ناجحة من حالات بناء القدرات. فقد وُضع أحد قادة مشاريع المعهد الوطني للتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا في إحدى البلديات في إطار سلطة محلية مكلفة بقيادة مشروع قيمته ٧,٥ مليون دولار أمريكي وافق عليها صندوق التكيف. وفي هذا الإطار، تعلمت السلطات البلدية من قائد مشروع المعهد الوطني للتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا، خلال هذه العملية، كيفية إعداد مشاريع والحصول على التمويل اللازم والعمل مع صندوق التكيف. ويمكن أن يكون ذلك وسيلة لبناء قدرات مستدامة أكثر فعالية من التعاقد مع خبراء استشاريين خارجيين يأتون لفترة قصيرة ثم يغادرون البلد.

٤١- واعتبر استخدام لغة سهلة وتبسيط عمليات الاعتماد اللازمة للوصول إلى التمويل الخاص بالتكيف وإلى عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لما في ذلك من حاجة لتهيئة بيئة تمكينية حقاً وتمكين الأشخاص المتأثرين. فعلى سبيل المثال، فإن المرء الذي يعمل في منطقة ريفية في جنوب أفريقيا ويسأل أحد المزارعين عن آثار تغير المناخ، قد لا يكون من المجدي طرح السؤال التالي على المزارع: "كيف أثّر تغير المناخ على زراعتك مع مر السنين؟". وقد يكون المزارع مستعدا أكثر للإجابة على هذا السؤال لو صيغ على النحو التالي: "هل بإمكانك، لو سمحت، أن تبلغني كيف تغيرت محاصيلك منذ ان كان جدك يزرع الأرض، وكيف يمكن، برأيك، أن تحصل على الدعم للتعامل مع هذا التغير؟" وعلاوة على ذلك، إذا كانت لغة السكان المتأثرين لغة غير الإنكليزية أو إحدى اللغات العالمية الكبرى الأخرى، فإن تجربة الأشخاص الذين يحاولون الحصول على الدعم قد تكون أصعب بكثير. وفي كثير من الأحيان، يعي السكان المحليون جيدا ما يحدث لهم لكنهم ببساطة لا يستطيعون التعامل مع الأطر والأنظمة المعقدة للنظام الدولي لتغير المناخ.

٤٢- ورداً على بعض الأسئلة التي طرحت في القاعة، تناولت ممثلة المعهد الوطني للتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا أيضاً الحاجة إلى الرصد الطويل الأجل لأنشطة بناء القدرات. وشددت على ضرورة تعميق طريقة قياس أثر بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، إذا كان المؤشر المستخدم هو فقط عدد حلقات العمل التي عقدت أو عدد دراسات الحالات الإفرادية المعدَّة، فإن بناء القدرات سوف يتوقف عند هذا الحد دون أن يترك أي تأثير دائم ولن يُفهم الجانب

المتعـدد الأبعـاد لبنـاء القـدرات فهمـا كافيـا. وفي هـذا الصـدد، أوصـي بإقامـة شـراكات مـع المؤسسات الأكاديمية، وهو ما يتيح لها إجراء دراسات طويلة الأجل وطولية لما نجح حتى الآن ولاحتياجات القدرات التي ما زالت قائمة. واقتُرح أيضاً تعزيز التفاعل بين الأوساط الأكاديمية ومقرري السياسات والوكالات المنفذة من خلال الشراكات.

جيم- تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من غير الأطراف في دعم بناء القدرات اللازمة في سياق خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً

٤٣- تحدث ممثل شبكة المعارف في مجالي المناخ والتنمية من منظور مؤسسة لوضع البحوث والسياسات تعمل في مجال بناء القدرات المتعلقة بخطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً. وأوضح أن الوقت الذي أنفق في وضع منهجيات لتقييم فعالية إجراءات التكيف قليل نسبياً مقارنة بالوقت الذي أنفق بإزاء التخفيف. وهذا يعني أن ثمة حاجة، في معظم البلدان النامية، إلى بناء قدرات إضافية في طائفة واسعة من المجالات لدعم تنفيذ خطط التكيف الوطنية، فضلاً عن جانب التكيف في المساهمات المحددة وطنيا. وتكتسي ثلاثة جوانب من القدرات أهمية حاسمة عندما يتعلق الأمر بالتكيف وهي: القدرة المؤسسية، التي تشير في الغالب إلى جوانب الحوكمة والتنسيق؛ والقدرة التقنية على النمذجة والتقييم؛ والقدرة على بناء الشراكات واستثمار الوقت في العمليات.

٤٤-وفي النهج الذي تتبعه شبكة المعارف في مجالي المناخ والتنمية، فإن بناء القدرات لا يهتم فقط بتنمية المهارات التقنية اللازمة في أنشطة التكيف فحسب، بل يأخذ في الاعتبار أيضاً البيئة التي يتم فيها ذلك. ويجري التعامل مع بناء القدرات حتى الآن على أنه نشاط معزول وقصير الأجل. ولم تتناول عدة دورات تدريبية سوى جوانب معينة فقط من تغير المناخ. ومع ذلك، أكد ممثل شبكة المعارف في مجالي المناخ والتنمية أن ما هو مطلوب فعلاً من أجل تنمية القدرات في البلدان النامية هو عمليات تعزز أو تحوّل قدرة الأفراد والمنظمات والمؤسسات والمجتمعات كي يصبحوا قادرين على تحديد وتحقيق الأهداف الرامية إلى معالجة قضايا تغير المناخ بالإضافة إلى تناول مسألة التخفيف من حدة الفقر والازدهار الاقتصادي في الوقت نفسه. وحينما يصبح بناء القدرات متعلقاً ببث هذه العمليات وإدماجها في مجتمعات البلدان النامية، فإن تلك العمليات تنمو نمواً داخلياً باطراد على مر الزمن وتصبح متجذّرة بقوة ومدمجة داخل نظم ومؤسسات البلدان النامية.

٤٥- وتدعم شبكة المعارف في مجالي المناخ والتنمية بناء القدرات في البلدان النامية من خلال تطوير المناهج الجامعية والبرامج البحثية المعدة لتصميم وتنفيذ خطط التنمية المتوافقة مع تغير المناخ. وتدعم الشبكة، على وجه التحديد، البحوث الرائدة عالمياً بهدف تعزيز الفهم العلمي للظواهر الجوية والمناخية القصوى والتنبؤ بها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبما أن القدرات داخل الحكومات والمؤسسات لا يمكن أن تكون كافية دون المهارات الفنية اللازمة التي لا يمكن اكتسابها إلا عند الالتحاق بالجامعات، فإن الشبكة تعمل مع الجامعات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على وضع مناهج دراسية بشأن تغير المناخ والبرامج البحثية.

٤٦- وتعمل شبكة المعارف في مجالي المناخ والتنمية مع اتحادات البحوث المختلفة الموجودة في الجزء الجنوبي من أفريقيا في إطار برنامج المناخ المستقبلي لأفريقيا. ويهدف هذا البرنامج

إلى دعم الحكومات، خصوصاً صناع القرار في وضع خططهم على المديين المتوسط والطويل في سياق تغير المناخ. وبفضل هذه الجهود الرامية إلى تنمية القدرات، عزز صناع القرار والباحثون في الجنوب الأفريقي وعيهم بالمخاطر وأوجه الضعف المتعلقة بالمناخ وهم يعكفون على إدماج المخاطر المناخية في خططهم وسياساتهم واستثماراتهم.

٤٧- وشدد ممثل شبكة المعارف في مجالي المناخ والتنمية أيضاً على أهمية التعلم من الأقران عند الرد على الأسئلة المطروحة من القاعة. واستنادا إلى خبرته في العمل مع فريق المفاوضين الأفريقي، قال إن إنشاء فريق داخلي مكلف بوضع مبادئ توجيهية عن المساهمات المعتزمة المحددة وطنيا، من النوع الذي أمكن بوجه عام تطبيقه على البلدان الأفريقية في الماضي، تبيّن أنه مفيد للغاية، لأن ذلك أتاح لهذه البلدان مناقشة وثيقة واحدة تلبي بشكل أفضل احتياجاتها في جميع اجتماعاتها الاستراتيجية. وفي ضوء هذه التجربة الإيجابية، اقتُرح اعتماد التعلم من الأقران بين بلدين من البلدان النامية، أحدهما أنجز بنجاح مقترح مشروع والآخر يعكف على تطوير مشروع.

سادساً- النتائج المنبثقة عن مناقشات المجموعات الفرعية

ألف- تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والنظامية على تصميم أنشطة التكيف في سياق خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنيا

٤٨- ركزت المجموعة الفرعية الأولى في مناقشاتها على المسألتين التاليتين:

(أ) ما هي الثغرات التي تعتري القدرات البشرية والمؤسسية والنظامية فيما يتعلق بتصميم أنشطة التكيف وتنفيذها؟

(ب) ما الذي يمكن القيام به لمعالجة الثغرات في القدرات والتغلب على العراقيل المحددة أعلاه؟

٤٩- ثمة حاجة إلى إجراء جرد للمؤسسات الوطنية الرئيسية المشاركة في إعداد وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً بحيث يتمكن أصحاب المصلحة من فهم مسؤولياتهم والكيفية التي يعتزمون بها الانتقال من وضع الخطط السياساتية إلى تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا. وثمة حاجة أيضاً إلى نظم مبتكرة لقياس ورصد بناء القدرات. ومن الناحية المثالية، يمكن أن تتيح هذه النظم لبناة القدرات حسن فهم الثغرات التي يتعين استهدافها وتحديد متى ينبغي القيام بذلك.

٥٠- واعتبر الافتقار إلى القدرة على إنتاج بيانات مناخية موثوقة واستخدامها لوضع نماذج مناخية وطنية مسألة أساسية في تصميم وتنفيذ أنشطة التكيف. ومن شأن نماذج محاكاة المناخ الخاصة بالظروف الوطنية تمكين البلدان النامية من تصميم وتخطيط وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التكيف التي تلبي احتياجاتها.

٥١- وأشير إلى أن الحوكمة الوطنية تتطلب بناء قدرات إضافية للتنسيق بين مختلف المؤسسات والقطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي العديد من البلدان، هناك عدة مؤسسات تعنى بالمسائل المتعلقة بتغير المناخ. غير أن التنسيق غائب في الكثير من الأحيان، مما يؤدي إلى تنافس هذه المؤسسات، بما فيها وكالات الأمم المتحدة، فيما بينها على العمل المناخي. وعلاوة على ذلك، ثمة في الغالب قصور في الوضوح بشأن الترتيبات الإدارية للعمل

المناخي وكثيراً ما تكون المعلومات التي يقدمها مقررو السياسات مجزأة، وهو ما يمنع أي مشاركة مجدية ومنسقة من جانب أصحاب المصلحة الآخرين.

٥٢- ولذلك، يتعين القيام بالمزيد لسد الفجوة بين مقرري السياسات والهيئات المنفذة، وكذلك بين الحكومات المركزية والمحلية. وأطلعت إحدى المشارِكات الحضور على التجربة الإيجابية لإنشاء مؤسسة حكومية جديدة تعنى حصراً بمعالجة قضايا تغير المناخ، بما في ذلك بناء القدرات الخاصة بالعمل المناخي، في بلدها. ويساعد ذلك في تجنب التنافس غير الضروري بين مختلف المؤسسات الحكومية المشاركة في العمل المناخي ويحد من تجزئة الإجراءات التي تدعمه. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الترتيب الجديد يسهل مهمة وضع نهج مستدام وطويل الأجل في تخطيط وتنفيذ العمل المناخي في البلد.

٥٣- وقدم اقتراح آخر يدعو إلى تعزيز الشراكات مع الجامعات ومراكز البحوث، لأنها يمكن أن تكون بمثابة مراكز للعلوم والمعارف في هذه العلمية وأن تشجع الحلول المبتكرة في مجال إجراءات التكيف وكذلك التخفيف. وبالإضافة إلى ذلك، اقتُرح استخدام الحوافز الاقتصادية أو الصحية أو الحوافز ذات الصلة بسبل كسب العيش كنهج فعال لزيادة التحفيز على العمل، بما يتيح التنفيذ الناجح والمستمر للعمل المناخي والاحتفاظ بالقدرات المبنية. ومن شأن هذه الحوافز أن تساعد المؤسسات المحلية في ثني موظفيها عن ترك العمل بعد استثمار الكثير في بناء قدراتهم في مجال العمل المناخي. وأوصي أيضاً بتشجيع وتعزيز الإمساك بزمام الأمور في مجال العمل المناخي. فعلى سبيل المثال، أطلع أحد المشاركين الفنلنديين الحضور على معلومات عن مبادرة التشجع على الإمساك بزمام الأمور في مجال العمل المناخي من خلال منصة على الإنترنت تعرض التعهدات في مجال تغير المناخ المقدمة من مختلف أصحاب المصلحة، مثل المدارس والوزارات والمحلات التجارية والأفراد، الملتزمين علناً بالانخراط في العمل على إحداث تغيير.

باء- تعزيز القدرة على الحصول على التمويل من أجل التكيف

٥٤- ركزت المجموعة الفرعية الثانية في مناقشاتها على المسألتين التاليتين:

(أ) ما هي المجالات التي تفتقر فيها البلدان النامية إلى القدرة على الحصول على التمويل؟

(ب) كيف يمكن سد الثغرات في القدرات على الوجه الأمثل، وما هي الخطوات الضرورية التي يتعين اتخاذها على الصعيدين المحلي والوطني لتحسين فرص الحصول على التمويل لأغراض التكيف؟

٥٥- ولدى العديد من البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، إدارات صغيرة تُعنى بتغير المناخ. ولا يستطيع العدد الصغير من الموظفين، الذين يُضطرون، في كثير من الأحيان، إلى أداء وظائف متعددة وقت واحد، تخصيص وقت كاف لاستعراض مفاهيم المشاريع فيما بين الأقران. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تفتقر البلدان النامية إلى كيانات التنفيذ الوطنية، مما يدفع هذه البلدان إلى الاعتماد على كيانات إقليمية أو متعددة الأطراف. ولوحظ أيضاً وجود عقبات تتعلق بالحوكمة، بما في ذلك حصول وزارات مختلفة على قروض ومنح على نحو منفصل.

٥٦- وثمة ثغرة رئيسية أخرى في مجال القدرات وهي عدم الإلمام بمعايير الأهلية للحصول على التمويل من صناديق المناخ المتعددة الأطراف وعدم الإلمام بعمليات ومتطلبات هذه الصناديق. والشعور بهذا الأمر يكون أقوى لدى الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية التي تفتقر إلى المهارات والمعلومات اللازمة لإعداد مقترح مشروع يحظى بالقبول. وحتى على مستوى الحكومة المركزية، فإن عدم وجود بيانات بشأن المخاطر وأوجه الضعف المتعلقة بالمناخ يحول دون قدرة البلدان النامية على وضع أفكار ومقترحات المشاريع على النحو السليم. وأُشير أيضاً إلى ضمان الاستدامة بعد دورة المشروع باعتبار ذلك شاغلاً رئيسياً في العديد من البلدان النامية، لأن البلدان غالباً ما تكون غير قادرة على الاحتفاظ بالقدرات بعد انتهاء المشروع.

٥٧- ولاحظ المشاركون أيضاً أنهم بحاجة إلى مزيد من الدعم لدراسة جدوى مشاريع التكيف، وأن الإقناع بمشاريع التكيف أصعب من الإقناع بمشاريع التخفيف التي تؤثر تأثيراً واضحا في مجال توفير الطاقة. وعليه، ثمة حاجة إلى مزيد من التوجيه والتدريب في دراسة جدوى مشاريع التكيف.

٥٨- ووُجهت بعض الاقتراحات والتوصيات إلى الصناديق المناخية المتعددة الأطراف. وإذا كان صحيحا أن على البلدان أن تستخدم تمويل الاستعداد المتاح استخداماً أفضل بكثير، فقد اتفق المشاركون على أن عملية تقديم الطلبات يمكن تبسيطها أكثر من أجل لزيادة تسهيل الوصول إلى التمويل. وأشير أيضاً إلى الحاجة إلى موارد إضافية لإعداد المشاريع وإلى تخصيص الوقت بالطريقة الأنسب في إعداد مشروع وتنفيذه.

٥٩- وجرى التأكيد على تعزيز التبادل بين بلدان الجنوب، لا سيما فيما يتعلق بأفضل الممارسات في تقديم وتنفيذ المشاريع، باعتبار ذلك سبيلاً للتقليل إلى أدنى حد من الانتكاسات في عملية الحصول على الموافقة على المشاريع. ومن شأن التبادل بين بلدان الجنوب أن يسلط الضوء أيضاً على الترتيبات المؤسسية الناجحة اللازمة للحصول على تمويل لإجراءات التكيف. أما عن الكيفية التي شجعت بها بلدان أخرى التنسيق بين الوزارات عن طريق حوافز فذلك مجال آخر يمكن أن تستفيد فيه البلدان من التبادل فيما بين بلدان الجنوب.

٦٠- ويتعين بناء القدرات بالقدر المطلوب لكي تتمكن البلدان من الاحتفاظ بها بعد انتهاء المشروع. فعلى سبيل المثال، لا يكفي تدريب شخص واحد فقط في المشروع؛ بل ينبغي تدريب ٦ أشخاص إلى ٢٠ شخصاً. ومن الضروري بناء قدرات فرادى البرامج القطرية وينبغي تناولها من منظور الأجل القصير والمتوسط والطويل. وبناء القدرات بالاعتماد على مستشارين خارجيين يجيئون ويغادرون في رحلات مكوكية من أجل مشاريع قصيرة الأجل لا يساعد البلدان في الاحتفاظ بالقدرات.

جيم- تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من غير الأطراف في دعم بناء القدرات اللازمة في سياق خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً

٦١- استرشدت المجموعة الفرعية الثالثة في مناقشاته بالأسئلة التالية:

(أ) ما هي المجالات التي يمكن لأصحاب المصلحة من غير الأطراف أن يقدموا فيها أفضل دعم ممكن للبلدان النامية في بناء القدرات في سياق خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنيا، وكيف يمكن لهذه الجهات أن تعمل بشكل أفضل؟

(ب) هل يحتاج من حُدد من أصحاب المصلحة من غير الأطراف إلى بناء قدراتهم من أجل تحسين دعم تصميم وتنفيذ خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً في البلدان النامية؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن تلبية احتياجاتهم في مجال بناء القدرات؟

(ج) كيف يمكن للبلدان النامية أن تعزز القدرات لتدعيم الشبكات وتحسين التعاون مع الأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث لأغراض أنشطة التكيف؟

٦٢- وبحثت هذه المجموعة طائفة من أصحاب المصلحة من غير الأطراف، بينهم حكومات بلدية ودون وطنية، ومنظمات غير حكومية، ومهندسون ومخططون، وخبراء تقنيون، وكيانات من القطاع الخاص، ومدارس، وجامعات، ومنظمات شبابية، ومؤسسات بحثية، وسكان أصليون، ونساء، وفئات ضعيفة، ودوائر ذات صلة بالمناخ، وطوائف دينية، ووسائط إعلام. واعتُبر القصور في فرص الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة وما يتصل بها من أنشطة توعية عقبة رئيسية تعوق مشاركة هذه المجموعات المتنوعة من أصحاب المصلحة من غير الأطراف. واتُفق أيضاً على ضرورة ترجمة المواد التدريبية وغير ذلك من أشكال بناء القدرات إلى اللغات المحلية وتبسيط المعلومات لتمكين هذه الأطراف الفاعلة وتشجيعها على المشاركة بهمة.

٦٣- وفي سبيل المضي قدماً، اقتُرح تقييم احتياجات الحكومات دون الوطنية في مجال بناء القدرات. وعلاوة على ذلك، اتفق على ضرورة استثمار المزيد من الموارد في تطوير شبكات أصحاب المصلحة من غير الأطراف وتدريبهم. وسُلّط الضوء أيضاً على حضور ومشاركة المؤسسات البحثية في جميع جهود بناء القدرات، لأنها يمكن أن تزيد إمكانية حصول الناس على المعلومات وتوافر البيانات. وفيما يتعلق بتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، أوصي بمزيد من التبادل القوي فيما بين بلدان الجنوب وبالتعاون الثلاثي. واقتُرح أيضاً سن قانون أو تشريع جديد للكشف عن المعلومات في البلدان باعتبار ذلك تدبيراً ممكناً لتعزيز الشفافية والوصول إلى البيانات.

٦٤- وجرى التأكيد أيضاً على ضرورة إعادة تجميع المعلومات المعقدة المتعلقة بالمخاطر وأوجه الضعف في مجال المناخ وبالتكيف مع تغير المناخ من أجل تقديم المعلومات بطريقة مبسطة، فضلاً عن الحاجة إلى دعم في مجال ترجمة هذه المعلومات. ويكتسي تبسيط المعلومات أهمية خاصة لإشراك السكان المحليين والمجتمعات المحلية الشعبية، وثمة حاجة إلى فتح قناة اتصال بين المجتمعات المحلية الشعبية ومقرري السياسات والوكالات المنفذة لضمان المشاركة المجدية والفعالة لأصحاب المصلحة من غير الأطراف.

٦٥- واقتُرح أيضاً المضي خطوة أخرى إلى الأمام بإشراك أصحاب المصلحة من غير الأطراف في عملية صنع القرار وفي هيكل الحوكمة من أجل زيادة مشاركتهم بشكل أكثر انتظاماً. والابتكار هو أحد المجالات التي يمكن فيها للتعقيبات والاقتراحات الواردة من أصحاب المصلحة من غير الأطراف أن تحدث فرقاً هائلاً، وثمة حاجة إلى نظام يتيح ارتباط ومواءمة أفكارهم الثاقبة على نحو أفضل مع الطلبات أو القضايا الناشئة عن عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.